الأمم المتحدة

E/2016/L.28

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
21 July 2016
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٦
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦
البند ١٨ (ط) من جدول الأعمال
المسائل الاقتصادية والبيئية: رسم الخرائط

المكسيك*: مشروع قرار

تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الذي أقرت فيه الجمعية الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، التي اعترف فيها رؤساء الدول والحكومات بأهمية البيانات القائمة على تكنولوجيا الفضاء والرصد في الموقع والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوق بها بالنسبة لرسم السياسات العامة ووضع البرامج وعمليات المشاريع في مجال التنمية المستدامة،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي اعتمدت فيه الجمعية الوثيقة المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، التي تم الإقرار فيها بضرورة اتباع نُهج جديدة في استقاء البيانات وتحقيق التكامل فيما بينها كي يتسنى تحسين تلك البيانات من حيث مدى توافرها وجودتها وحسن توقيتها وتصنيفها، بما يدعم تنفيذ خطة التنمية الجديدة على جميع المستويات، والاستفادة في ذلك من إسهامات مجموعة واسعة من البيانات، من بينها المعلومات المستمدة من رصد الأرض والمعلومات الجغرافية المكانية، مع ضمان المسؤولية الوطنية في دعم تحقيق التقدم ورصده،

* وفقا للمادة ٧٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

250716 250716 16-12703 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يضع في اعتباره أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجِّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) تدعو بشكل لا لبس فيه إلى اتخاذ إجراءات منسقة على الصعيد العالمي في مجال النهج الجديدة لاستقاء البيانات وتحقيق التكامل فيما بينها، وفي مجال استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث، ولتعزيز برامج البيانات الجغرافية المكانية من حيث مدى توافرها وإمكانية الانتفاع بها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٦ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، والمعنون ”إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة“، الذي دعت فيه الجمعية إلى زيادة التعاون المتعدد الأطراف بشأن الجيوديسيا، بما في ذلك التبادل الحر للبيانات الجغرافية المكانية، وزيادة بناء القدرات في البلدان النامية، وإرساء المعايير والأعراف على الصعيد الدولي، والإسهام في الإطار المرجعي العالمي وفي تكثيف بياناته الإقليمية من خلال الآليات الوطنية ذات الصلة وعن طريق التعاون الحكومي الدولي،

وإذ يشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١١/٢٤ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، الذي أنشأ المجلس بموجبه لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، من أجل توفير منتدى للتنسيق والحوار فيما بين الدول الأعضاء، وبين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة،

وإذ يشير كذلك إلى أن المجلس، لدى إنشاء لجنة الخبراء، وفقا للاختصاصات الواردة في مرفق قراره ٢٠١١/٢٤، طلب إلى اللجنة أن تقدم إليه في عام ٢٠١٦ استعراضا شاملا لجميع جوانب عملها وعملياتها لكي يتسنى للدول الأعضاء تقييم فعاليتها،

وإذ يشير إلى المقرر ١١٣/٥ الذي اعتمدته لجنة الخبراء في دورتها الخامسة المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٥[(١)]، والذي أوصت فيه اللجنة بأن ينظر المجلس في تعزيز ولاية اللجنة من أجل توثيق تفاعلها مع هيئات المجلس الفرعية الأخرى، وعلى وجه الخصوص اللجنة الإحصائية، واتفقت على أن اللجنة، بوصفها جمعية من المؤسسات الحكومية الوطنية الموثوقة في ميدان المعلومات الجغرافية المكانية، لها دور متزايد الأهمية في التنسيق الفعال لميدان إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا،

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٥، الملحق رقم ٢٦ (E/2015/46)، الفصل الأول، الفرع باء.

وإذ يشير أيضا إلى إنشاء هياكل أساسية إقليمية قوية ومبسطة مؤلفة من خمس لجان إقليمية تقنية معنية بالمعلومات الجغرافية المكانية[٢] ومسؤولة أمام لجنة الخبراء، توفر منظورات إقليمية هامة للنظر في المسائل الجغرافية المكانية العالمية،

وإذ يشير كذلك إلى التوصيات المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي العشرين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ[٣]، والجلسة العامة الثانية للجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي المعنية بالأمريكتين، والجلسة العامة الأولى للجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي المعنية بأفريقيا، التي دعمت ولاية لجنة الخبراء من أجل تعزيز دورها وزيادة إسهامها في أعمال الأمم المتحدة، واتفقت على أن الصيغة الرسمية لمؤتمرات الأمم المتحدة الإقليمية لرسم الخرائط لم تعد لها ضرورة؛ وأوصت بأن ينظر المجلس في شطب تلك المؤتمرات من جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة، على أن تتولى لجنة الخبراء تنفيذ ولايات تلك المؤتمرات والتزاماتها على الصعيد العالمي، وأن تتولى اللجان التقنية الإقليمية التابعة لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي الاضطلاع بأنشطتها التقنية والفنية على الصعيدين الإقليمي والوطني،

١ - يرحب بتقرير لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي الذي تستعرض فيه أعمالها[٤]؛

٢ - ينوه بالإنجازات الكبيرة التي حققتها لجنة الخبراء في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي والتقدم الذي أحرزته على مدى السنوات الخمس الماضية، وبمساهمتها في تعزيز القدرات المتصلة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها في البلدان النامية؛

---

(٢) اللجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي المعنية بآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي المعنية بالأمريكتين؛ واللجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي المعنية بأفريقيا؛ واللجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي المعنية بالدول العربية؛ واللجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي المعنية بأوروبا.

(٣) E/CONF.104/9.

(٤) E/2016/47.

٣ - يرحب بالجهود التي تبذلها لجنة الخبراء من أجل ترشيد العمل الذي تضطلع به الهيئات الفرعية الأربع الحالية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميدان إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وهي لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، ومؤتمرا الأمم المتحدة الإقليميان لرسم الخرائط للأمريكتين ولآسيا والمحيط الهادئ، على التوالي، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية وفريق الخبراء المرتبط به؛

٤ - يعترف بأن لجنة الخبراء قد عملت بفعالية وعلى نحو يتماشى مع الولاية التي كلفها بها المجلس على مدى السنوات الخمس الماضية، وحققت نواتج ملموسة، وأن اللجنة في مقدورها أن تواصل الإسهام في أعمال الأمم المتحدة، وبخاصة في سياق الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛

٥ - يؤكد الحاجة إلى تعزيز التنسيق والاتساق في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي بشأن مسائل من بينها بناء القدرات، ووضع المعايير، وجمع البيانات، ونشر البيانات، وتبادل البيانات، من خلال آليات التنسيق المناسبة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة الأعم، مع الاستفادة في ذلك من عمل لجنة الخبراء؛

٦ - يسلم بأهمية تعزيز بناء القدرات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية وأعمال التكامل الإحصائي ذات الصلة، ولا سيما في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٧ - يقرر توسيع وتعزيز ولاية لجنة الخبراء بوصفها الهيئة المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية التي تتألف من خبراء حكوميين، دون أن يؤثر ذلك على التكلفة، حيث إن إنهاء ولايتي مؤتمري الأمم المتحدة الإقليميين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ وللأمريكتين يعوض عن أي تكاليف إضافية تتكبدها اللجنة؛

٨ - يقرر أيضا أن مؤتمرات الأمم المتحدة الإقليمية الرسمية لرسم الخرائط لم تعد لها ضرورة، كما يقرر، سعيا إلى الترشيد وتجنب الازدواجية، أن تتوقف على الفور اجتماعات مؤتمري الأمم المتحدة الإقليميين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ وللأمريكتين؛

٩ - يؤكد إدراج الدورة السنوية للجنة الخبراء في جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة العادي تحت البند المتعلق بالمجلس، بما يشمل توفير خدمات مخصصة للدورة السنوية للجنة في إطار خدمات إدارة المؤتمرات بالأمم المتحدة، وتزويد الدورة بالدعم الكامل؛

١٠ - يقرر أن تتولى لجنة الخبراء المسؤولية على الصعيد العالمي عن الولايات والالتزامات الفنية المنوطة بمؤتمري الأمم المتحدة الإقليميين لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ وللأمريكتين، وأن تتولى اللجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي المعنية بآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي المعنية بالأمريكتين، على التوالي، المسؤولية عن الأنشطة التقنية والفنية للمؤتمرين على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

١١ - يطلب إلى اللجان الإقليمية أن توفر الدعم ذي الصلة، عند الطلب وحسب الاقتضاء، لأعمال الهيئات الإقليمية التابعة لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وأن توزَّع النواتج والفوائد المترتبة على أنشطة تلك الهيئات بالتساوي على جميع الدول الأعضاء في كل منطقة؛

١٢ - يشير إلى أن توفير التمويل والدعم المستدامين، ولا سيما من أجل عمليات لجنة الخبراء التي تركز على أهداف التنمية المستدامة، أمر مطلوب لتعزيز فعالية اللجنة وضمان استمرارها، ويشجع الدول الأعضاء في هذا الصدد على تقديم التبرعات، ويطلب من ناحية أخرى إلى الأمين العام أن يسعى إلى حشد موارد إضافية، عن طريق أدوات منها الصناديق الاستئمانية والمصادر الأخرى، حسب الاقتضاء، ويشجع الدول الأعضاء على النظر في إعارة الخبراء، لدعم أنشطة اللجنة؛

١٣ - يكرر تأكيد الأهمية الحاسمة للمشاركة الكاملة والفعالة في لجنة الخبراء من جانب البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة من أجل كفالة التمثيل الواسع والمتوازن في دورات اللجنة، ويؤكد وجوب توفير الموارد الكافية، ويشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على تقديم التبرعات، ويطلب من ناحية أخرى إلى الأمين العام أن يسعى إلى حشد الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل تغطية تكلفة المشاركة في لجنة الخبراء لثلاثة ممثلين حكوميين من كل مجموعة من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة؛

١٤ - يقرر تغيير اسم البند المدرج في جدول أعمال المجلس من ”رسم الخرائط“ إلى ”المعلومات الجغرافية المكانية“، ويدعو فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية إلى مواصلة تقديم التقارير في إطار ذلك

البند عن مسألة الأسماء الجغرافية، ويدعو لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى تقديم التقارير عن جميع المسائل المتعلقة بالجغرافيا والمعلومات الجغرافية المكانية والمواضيع ذات الصلة؛

١٥ - ينوه بتزايد دور لجنة الخبراء وأهميتها وبالجهود موضع التقدير التي تبذلها من أجل ترشيد الهيئات الفرعية التابعة للمجلس المعنية بمسائل إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، ويطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس في موعد لا يتجاوز خمس سنوات، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وعن الجهود المتواصلة التي تبذلها للعمل مع اللجنة الإحصائية ومع منظومة الأمم المتحدة برمتها، ولتحقيق التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية، والنظر، في هذا السياق، في تعزيز الترتيبات المؤسسية للجنة.